٨٩/٨/١٤ الحياة

مسؤولية العرب

■ في ٢٦ ايار (مايو) الماضي انتهت القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء الى قرار اساس عن لبنان، اهم ما جاء فيه تأليف لجنة ثلاثية من قادة دول المغرب والجزائر والمملكة العربية السعودية، فوض اليها مؤتمر القمة «الصلاحيات الشاملة والكاملة لتنفيذ القرارات واجراء الاتصال والاجراءات التي تراها مناسبة مع جميع الاطراف المعنية».

وفي ٣١ تموز (يوليو) اصدر وزراء خارجية الدول الثلاث الاعضاء في اللجنة الثلاثية بياناً عن عمل اللجنة «باسم رؤساء دولهم»، اعتبروا فيها، بعد عرض مفصل لاعمال اللجنة، ان الاخيرة «وصلت الى طريق مسدود في المجالين الامني والسياسي».

وفي ٤ آب (اغسطس) اصدر السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، مذكرة رد فيها على عدد من النقاط الاساسية الواردة في بيان اللجنة الثلاثية، مؤكداً أن «غياب تقويم موضوعي ونزيه لمواقف الاطراف المعنية يحل الازمة، لا يساعد على ايجاد المخارج والحلول لها، فضلا عن انه قد يؤدي الى استنتاجات واحكام غير صائبة كما حصل في تقريركم».

وهكذا تجمعت بين ايدي اللبناني المنكوب، والمراقب المهتم على السواء، نصوص ثلاثة اساسية يعبر اولها عن الاجماع العربي داخل مؤتمر القمة، وثانيها عن راي اللجنة المكلفة تنفيذ مقررات القمة، وثالثها عن راي سورية. وغني عن القول ان تصريحات وبيانات اخرى صدرت في الموضوع، عن مختلف الاطراف اللبنانية، وعن معظم الاطراف العربية، ناهيك عن الدول الكبرى وعن المنظمات الدولية، كمثل السوق الاوروبية المشتركة او منظمة الامم المتحدة. وعلى رغم اهمية المواقف الواردة في هذه النصوص الكثيرة، فان النصوص الثلاثة ترتدي اهمية من نوع آخر، بالنظر الى ما تمر به الازمة اللبنانية المستعصية من محاولة لحلها من خلال الاطار العربي الجماعي، وبالتالي من خلال اللجنة الثلاثية. فهذه اللجنة، بالرصيد المعنوي الذي لاصحابها، وبالتفويض الذي تتمتع به من قادة العرب جميعا، وبالدعم الدولي الذي حازته، هي منذ شهرين او ثلاثة، العنوان شبه الوحيد لمساعي وقف النزف في لبنان وحل ازمته الممتدة على ١٥ عاماً.

وكجلّ النصوص المتعلقة بحرب لبنان، دخلت هذه النصوص الثلاثة خانة التحزب والتقاتل، كانها عناوين لمؤامرات مكبوتة، ولنيات سرية، وكأن لا احد قادر على التحدث عن لبنان إلا وفي نيته الانحياز الى هذا الطرف والتهجم على الآخر، او كأن الاطراف الخارجية، حتى الأحسنها نية، اطراف في الحرب الدائرة في الضرورة. من هنا القراءات السطحية المتسرعة، من هنا ايضا تجاوز القواعد البدائية في قراءة النصوص الرسمية او تجاهل ابسط قواعد القانون الدولي، وكل ذلك مبني على قراءة انتقائية تأخذ من كل نص عنصراً لتجميله او للقضاء عليه وبالذات فان معظم التصريحات السياسية اللبنانية عن بيان اللجنة الثلاثية، المؤيد منها والمعارض، جاء سطحياً، مبتوراً، وربما موحى به من خارج لبنان. من هنا بعض الملاحظات الضرورية.

١- شكل مؤتمر القمة العربي المنعقد في الدار البيضاء لجنة من ثلاثة قادة دول من الطراز الاول على الساحة العربية واعطاها «صلاحيات شاملة وكاملة». ان قاعدة بديهية في القانون الدولي تقضي بأن الصلاحيات الشاملة والكاملة المعطاة لطرف فوض اليه امر ما، تضم بادىء ذي بدء صلاحية تفسير القرارات التي يجب تنفيذها. لذلك يصعب قبول ما جاء في المذكرة السورية. وفي بعض التصريحات ان اللجنة لم يكن لها هذا الحق فالقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، او عن الجامعة العربية. غالبا ما هي نتاج لتوافق صعب التوصل اليه، فهي لذلك لا تخلو من الابهام المقصود او غير المقصود. وفي الحالة هذه، فان الطرف الذي يوكل اليه التنفيذ له صلاحية تفسير القرار كما يراه مناسباً، على الا يتعارض تفسيره مع الروحية العامة للقرار. وهذا ما قامت به اللجنة الثلاثية، ومن الصعب معاتبتها عليه، او اعتبار انها تجاوزت الصلاحيات المعطاة لها.

٢- في اطار هذا الحق المبدئي، اعطى المؤتمر للجنة صلاحية الاتصال «بكافة الاطراف المعنية»، وهذا ما قامت به بالفعل. اما ان يؤخذ عليها انها لم تتصل بهذا او بذاك من الاطراف الداخلية، فأمر يصعب قبوله ايضا ذلك انها بالفعل اتصلت، من خلال مندوبيها، بهذه الاطراف، مرات عدة. الا ان المراقب الموضوعي لم يكن بوسعه الا ان يلحظ مركزية الموقع السوري في هذه الاتصالات، خصوصا ان البحرية السورية شاركت مباشرة في الحصار المضروب على المنطقة الشرقية، وان مدفعية الجيش السوري تشارك في عملية القصف او في عملية الرد عليه، وان نفوذ سورية على بعض الاطراف اللبنانية امر لا يرقى اليه الشك. من هنا ان تبرز سورية كأول الاطراف المعنية بالازمة اللبنانية واهمها، كان امراً طبيعياً لم تحاول سورية نفيه اساساً. فعندما يتم التركيز بهذه الصورة، ان خلال انعقاد مؤتمر القمة، او في مذكرة الوزير الشرع، على ما تعتبره سورية «علاقات خاصة ومميزة» بلبنان، فلماذا التعجب لاحقاً من اعتبار اللجنة انه من الاساسي تركيز الاتصالات والمراجعات على دمشق؟

٣- وأخذ على اللجنة انها لم تهتم بما فيه الكفاية بموضوع الاحتلال الاسرائيلي لجزء من جنوب لبنان، بل بدا احياناً ان هناك من يتهم اللجنة بتجنب هذا الموضوع الخطير عمداً. لكن نص قرار المؤتمر كان واضحاً هنا. فالمؤتمر قرر دعم الجهود اللبنانية بهدف انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية. ولقد كان هذا البند على ما يبدو جزءاً من المفاوضات التي اجراها رؤساء اللجنة ووزراؤها مع الدول الكبرى ومع الامم المتحدة لكن اللجنة هي عربية الهوية، ولم يكن بوسعها ان تفاوض اسرائيل في شأن لبنان. كان عليها ان تطالب الدول الكبرى بالضغط على اسرائيل، وهذا ما فعلت، فان تجاوبت الدول العظمى، كان هذا امراً عظيماً، وان لم تتجاوب فهل توقف اللجنة اعمالها، ام انها تحاول ان تنفذ ما هو في مقدورها المبدئي، وما يشكل صلب تفويضها من اتصال بالاطراف الداخلية في لبنان وبالاطراف العربية التي من حقها ان تتصل بها لتنفيذ الاجزاء الاخرى من برنامج عملها؟ ثم، ومع تقديرنا بخطورة التدخلات الاسرائيلية المتعددة الاوجه في الاوضاع اللبنانية، هل يسعنا ضمنياً ان نضع النكبة الحالية، ومسلك الاطراف الاساسية فيها في الخانة الاسرائيلية، او في هذه الخانة فحسب؟ هل القصف الحالي والقصف المضاد الذي يدك عاصمة لبنان من صنع اسرائيلي؟ هل السلاح المستعمل مصدره اسرائيل؟ هل اوامر القصف اتية من تل ابيب؟ ان هذا النوع من المزايدة الرخيصة قد مضى زمانه. اسرائيل قوية ولها عملاء لكنها ليست المسؤولة الاولى عما يجري في بيروت من دمار، بأيد لبنانية وعربية. ثم هل يجب القضاء على كل لبنان لاننا لم نتمكن بعد من تحرير احد اجزائه من براثن الاحتلال؟

٤- هل تضمن قرار مؤتمر القمة بنداً عن انسحاب القوات السورية من لبنان او لا؟ بيان اللجنة خصص صفحتين لهذا الموضوع، وجاء فيه تحديداً «انه اذا ما اريد لموضوع الاصلاحات السياسية التي تدعو اليه اطراف متعددة في لبنان ان يسير قدما فلا بد ايضاً، استجابة لمطالب اطراف لبنانية اخرى، من معالجة مسألة بسط سيادة الدولة اللبنانية على النحو الصريح والواضح الذي اعتمدته اللجنة» بينما تؤكد المذكرة السورية ان عبارة «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني بقواتها الذاتية، الواردة في قرار القمة جاءت حصراً في اطار انهاء الاحتلال الاسرائيلي».

نرى هنا خلافا مبدئياً جوهرياً بين بيان اللجنة والمذكرة السورية. والمذكرة هذه محقة في ان كلمة سورية لم ترد في البيان. ولكن هل هذا يعني فعلا ان قرار مؤتمر القمة العربي لم يعن الوجود العسكري السوري في لبنان من قريب او بعيد؟ يبدو هنا ان المذكرة السورية ليست دقيقة تماماً، ولو هي اعتمدت على هذه الحجة السلبية. ذلك اننا نعلم تماماً ان كل المشاريع التي قدمت الى مؤتمر القمة العربي (خمسة على ما نعتقد) كانت تتضمن بنداً عن انسحاب جزئي او شامل للقوات السورية من لبنان.

ونعلم ايضا ان هناك طرفاً لبنانياً فاعلا ما كان لينتظر شيئاً من اللجنة او ليتعامل مع مندوبيها لولا اعتقاده ان موضوع انسحاب سوري، شامل او جزئي، جزء من الامور المطروحة على بساط البحث.

ثم ان عدم ذكر سورية بالاسم، فسره رئيس المؤتمر، الملك الحسن الثاني نفسه بعد انفضاض المؤتمر، بالقول انه من الضروري حفظ اللياقات واحترام كرامة رؤساء الدول العربية. لكنه لم ينف ابداً ان سورية معنية بالقرار. بل هو حاول تصوير الازمة الراهنة كانها اساساً خلاف سوري عراقي على الارض اللبنانية.

ثم ان عدم ذكر سورية بالاسم يؤكد عكس ما ذهب اليه الوزير الشرع ان نحن قارناه بما سبقت الاشارة اليه في قرارات عربية سابقة عن تبني قوات الردع العربية، واعطائها غطاء عربياً، او من الاشادة بالدور العسكري السوري في لبنان. هذه المرة في الدار البيضاء، كان القرار خالياً من أية اشارة من هذا النوع، مما يعني ضمناً انتهاء قاطعاً للتبني العربي للوجود العسكري السوري في لبنان.

ثم ان القرار اشار مرات ثلاث الى «سيادة لبنان» بل والى سيادة دولته بالذات قائلاً انه يدعم «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني وبسط سيطرتها بقواها الذاتية». ان كامل التراب يعني طبعاً التراب الغالي الذي تحتله اسرائيل، لكنه يعني ايضاً كل اجزاء الارض اللبنانية الاخرى بما فيها تلك التي ينتشر فيها الجيش السوري. و«القوى الذاتية» تعني طبعا قوى لبنان، لا قوى مستعارة من شقيق او من جار.

٥- لكن المذكرة السورية تمضي ابعد لتقول ما معناه: ان نحن قبلنا ببسط سيادة الدولة، فعن اي دولة نتحدث؟ المذكرة السورية تقول: فليتم الاصلاح في المؤسسات وتقوم حكومة الوفاق الوطني، وهي تبحث معنا في موضوع نشر او سحب القوات السورية في لبنان. وبالتالي فلا مجال، في وجهة النظر السورية، للبحث في موضوع سحب القوات قبل تحقيق الوفاق الوطني.

لم يعد الخلاف هنا مبدئياً، بل اصبح خلافاً على الرزنامة. لكن المضمون السياسي لهذا الخلاف واضح. ومفاده: كيف يمكن ان تفكر سورية في الانسحاب وهي لا تعترف باحدى الحكومتين القائمتين؟ لمصلحة من تنسحب، وما الذي يضمن تحقيق الاصلاح والوفاق، وتجنب هزيمة حلفاء سورية في لبنان اذا انسحب الجيش السوري؟ ثم الم يدخل الجيش السوري سنة ١٩٨٧ مرة اخرى الى بيروت بطلب من الكثيرين من القيادات اللبنانية التي نكبت انذاك، مثلها مثل سكان بيروت، بعبث الميليشيات الكثيرة في بيروت الغربية، بحياة الناس وبممتلكاتهم؟ من يضمن الاصلاح اذن، ومن يضمن اساساً، اذا انسحبت سورية، ان تجد بيروت الغربية نفسها مرة اخرى بين خيارين: اما امتداد نفوذ العماد عون اليها او سيطرة الميليشيات المتجددة على اعناق سكانها وارزاقهم؟

هذه التساؤلات في محلها طبعاً، فسورية لن تقبل بهزيمة سياسية في بيروت الغربية، وسكان بيروت غير متحمسين لعودة الميليشيات المظفرة اليها، والامران مقبولان من الناحية العقلية فكيف الخروج من المازق؟

ورأينا، ان النيات لو سلمت لدى كل الاطراف، فالخروج من هذا المازق ليس مستحيلاً. وان كانت محاولة تجاوز المازق محفوفة ببعض المخاطر، فهذه المخاطر ليست اسوأ مما وصلنا اليه من دمار وتردي.

النقطة الاولى نجدها في بيان اللجنة الثلاثية وقد تجاهلتها المذكرة السورية، وجل التصريحات اللبنانية المؤيدة والمعارضة لبيان اللجنة على السواء. فاللجنة تحدثت بوضوح عن «وثيقة للوفاق الوطني». هذه الوثيقة نص عليها قرار مؤتمر القمة، ويبدو من بيان اللجنة انها قد اعدتها فعلاً وهي في حوزتها، وهي عرضت عناوينها الرئيسية على مختلف الاطراف. وان لم تقم اللجنة بنشر هذه الوثيقة، فذلك حفاظاً منها على اهميتها، ولئلا تصبح عرضة للاخذ والرد في الساحة اللبنانية، وفيها اطراف معينة عندما تحدثها بالاصلاح لا يعجبها عجب ولا الصوم في رجب. لكن هذا لا يعني ان الوثيقة غير موجودة بل ان اللجنة اعلمتنا في بيانها ان «وثيقة الوفاق المقترحة كانت بمثابة ركيزة لعمل اللجنة وجوهراً للاتصالات التي اجرتها اللجنة». وذلك بناء على قرار اللجنة المبدئي بمتابعة الشانين السياسي والامني معاً. وقد تناسى البعض ان اللجنة لم تسع في عملها الى قيام مجرد امر واقع جديد. بل كان هدفها الاسمى «انهاء المأساة اللبنانية من خلال حل شامل وكامل» كما جاء في بيانها ويقيني ان القادة العرب، واعضاء اللجنة بالذات يعلمون تماما ان «الحل الشامل والكامل» يتضمن في الضرورة معالجة المطالب الاصلاحية بروح ايجابية. بل ان بيانهم تضمن عنواناً اصلاحياً واضحاً مفاده تحقيق «مشاركة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين».

والحق يقال ان المحاولات التي كان لسورية دور اساسي فيها في مجال الاصلاح السياسي في لبنان لم تر النور، على امتداد ١٥ عاماً من الحرب.

فلا الوثيقة الدستورية التي وافق عليها الرئيس فرنجية في دمشق مطلع سنة ١٩٧٦ رأت النور، ولا بيان حكومة الرئيس الشهيد رشيد كرامي الصادر في ايار (مايو) ١٩٨٤ بعد محادثات لوزان، ولا الاتفاق الثلاثي الذي وقعه قادة ثلاث ميليشيات لبنانية في دمشق في الايام الاخيرة من ١٩٨٥، ولا المفاوضات السورية - اللبنانية خلال عام ١٩٨٧، ولا المفاوضات السورية مع السيدة ابريل غلاسبي في ربيع ١٩٨٨ ولا انتخاب ميخائيل الضاهر مع مشروعه المعروف في صيف ١٩٨٨. وان كانت كل هذه المشاريع الاصلاحية لم تر النور، فالمسؤولية تقع في ذلك على عدد كبير من الاطراف ليس اقلها بعض القادة الموارنة الذين تنقصهم الشجاعة لتبني مبدأ الاصلاح السياسي، وتنقصهم الشجاعة اكثر ان طلب منهم ربط اسمهم الشخصي بتحقيقه. والتشكيك هنا في حسن نيات هؤلاء القادة في مجال القبول بالاصلاح شرعي بالنظر الى تهربهم الدائم منه.

لكن الواقع يشير الى ان هذا التهرب قد نجح حتى اليوم في منع الاصلاح من التحقق على رغم تعدد المحاولات المدعومة سورياً، لكننا اليوم امام وضع جديد فمؤتمر القمة العربي تبنى مبدأ الوفاق القائم على الاصلاح، واللجنة اعدت مشروعا في هذا السياق. بل ان القمة، وبالتالي قمة وهران الثلاثية، اشارت الى رزنامة عمل اولى نقاطها اجتماع النواب لمناقشة وثيقة الوفاق، (بالنظر الى ان اقرارها الرسمي غير ممكن دستورياً لان الدستور اللبناني يمنع على النواب القيام بأي عمل غير انتخاب رئيس جديد للجمهورية طالما ان سدة الرئاسة خالية).

القمة العربية تبنت مبدأ الوفاق الداخلي واللجنة اعدت وثيقة، للاصلاح، اوليس هذه ضمانات من نوع جديد تجعل الاخفاق السابق والمتكرر اقل وطأة؟ ويمكن تصور وسائل عدة ومتنوعة لمعالجة المرحلة الانتقالية بين انتخاب الرئيس، وتأليف الحكومة والبدء بتنفيذ الاصلاح، مثل تسلم قوة عربية تعمل بامرة اللجنة لأمن بيروت الغربية خلال فترة ثلاثة او ستة اشهر بالتعاون مع قوى الامن الداخلي ومع الوية الجيش الموجودة في المنطقة الغربية. المسألة الاساسية ان القمة العربية في قرارها، واللجنة الثلاثية في بيانها، قد ادخلتا مسألة الاصلاح في صلب مسؤوليتهما، مما يعني ان مجلس النواب يناقش ويقر الوثيقة التي ستعرض عليه وان اللجنة هي التي تضمن تنفيذ الوثيقة عملياً، كما تضمن حصول الانسحاب السوري تحت اشرافها.

هذا تطور مهم للغاية ولا ينبغي تجاهله، وهو يعني ان اللجنة العربية اقرت بمسؤوليتها عن ايجاد حل شامل وكامل، بما يعني ذلك من اصلاح وانسحابات، وبادىء ذي بدء من توحيد للمؤسسات من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية. هذه المسؤولية هائلة، وهي تعني عمليا ان اشراف اللجنة على تحقيق الحل الشامل والكامل سيدوم سنوات عدة، ويشمل جميع نواحي الحل.

وهنا بالذات بيت القصيد: هل نقبل جميعاً بنشوء هذه المرجعية العربية، وان يتم كل الحل باشرافها او لا؟ هل يقبل اللبنانيون على مختلف اهوائهم بذلك، بما يعني من انسحابات واصلاح وانتخاب شخص مقبول لرئاسة الجمهورية؟ هل تقبل سورية بقيام هذه المرجعية التي تحكم وتفصل في كل الامور المتعلقة بالحل، بما فيها الوجود العسكري السوري في لبنان؟

ذلك هو لب المسألة. جوهر الرد السوري كان ان التفويض الذي اعطته القمة العربية للجنة الثلاثية كان تفويضاً محدوداً ببعض الامور من دون غيرها. والكثير من التصريحات المؤيدة للبيان ركزت على ما جاء فيه عن العلاقة اللبنانية - السورية واغفلت الجوانب الاخرى، ولا سيما منها مسألة الاصلاح واعادة بناء الجيش على اسس جديدة. بكلام اخر، كل اختار من البيان ما يناسبه، او ما يمسه.

ويقيننا ان افضل الامور هو تحرير اللجنة (وبيانها) من هذا الجدل المتصاعد من حولها. فنحن لا نرى بديلاً. افضل من هذه المرجعية، ولا نرى افضل من الاجماع العربي حكماً في ما ال اليه لبنان، وعونا على الخروج من المحنة وعلى اعادة الاعمار. ويقدر ما يؤلمنا ادخال بيان اللجنة الى سوق المهاترات، رفضنا كبير لقول اللجنة انها وصلت الى طريق مسدود. فالقمة العربية كلفت قادة دول ثلاث كبيرة مهمة كبيرة وشاقة، والاستمرار فيها، في راينا، واجب، لا خيار بين الخيارات.

هذا الواجب نراه في مسؤولية العرب جميعاً عما ال اليه لبنان من خراب ودمار، بتغاضيهم الطويل عن مأساته، وبعدم رد الاذى عنه. ونرى هذا الواجب في قرار قمة الدار البيضاء، نفسها التي خصصت جل اجتماعاتها للبنان. ونرى هذا الواجب في التفويض الدولي الذي حصلت عليه اللجنة من الدول الكبرى والمنظمات العالمية لايجاد حل في لبنان. ونرى هذا الواجب اولا واخيراً في مفهوم الفكرة العربية في اساسها: فان عجز العرب عن وقف دمار احدى عواصمهم بأيد لبنانية وعربية، فعلى ما هم قادرون؟

«الحياة»

(ع. س.)